

عام حقوق النازحين في كولومبيا

ماركو ألبيرتو روميرو

قامت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين و المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح (CODHES) وهو منظمة غير حكومية والكنيسة الكاثوليكية بشن حملة تخص حقوق النازحين في كولومبيا في عام ٢٠٠٧، والتي حاولت زيادة الوعي في كولومبيا والمجتمع الدولي بشأن خطورة أزمة النزوح في البلد و فشلها في ضمان حقوق النازحين.

تسهيل لغة الحوار بين الحكومة الكولومبية وجماعات البرلمان اليمينية المتطرفة التي تم تسريحها جزئياً. يمنح هذا القانون الجديد مزايا حصانة كبيرة لأعضاء هذه الجماعات لكنه أيضاً يعترف رسمياً بحقوق الضحايا في الحق والعدل والتعويض. ومع ذلك لم يتم إصدار حكم بأية عقوبة حتى الآن، وفي نفس الوقت اغتيل ١٧ زعيماً من زعماء المجموعات النازحة.

طبقاً للحسابات الرسمية فقد تمت مصادرة عدة ملايين من الأفدنة من الأراضي باستخدام العنف كولومبيا وأجبر السكان على مغادرة منازلهم. وبدون إعادة الأراضي والممتلكات وبدون توفير الأمان المناسب في هذه المناطق فلن يستطيع السكان العودة إلى منازلهم. وما زال النازحون حتى الآن يعيشون حياة مهمشة في ظروف معيشية متدهورة في المدن الرئيسية بالدولة.

وتستمر حملة ٢٠٠٧ لحقوق النازحين في كولومبيا في حث الحكومة على مواجهة هذه التحديات وتحمل مسؤولياتها، وتناشد الحملة المجتمع الدولي لدعم كفاحها لتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية لمساعدة كولومبيا في إيجاد حل للحرب الدائرة التي تُعرض البلد وحياته السكان للخطر.

ماركو ألبيرتو روميرو (marcomero@codhes.org) هو رئيس المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح (www.codhes.org).

في ٢٩ يوليو عام ٢٠٠٧، تحول الميدان الرئيسي في بوغوتا، عاصمة كولومبيا، إلى ميدان من آلاف الزهور والنباتات احتفالاً بحقوق نازحي كولومبيا. وقد جذب هذا الحدث الذي سمي (الزرع و الغناء في الميدان) ما يقرب من ٢٠ ألف شخصاً لميدان بوليفار لإظهار تضامنهم مع آلاف الكولومبيين الذين تم إجبارهم على مغادرة الريف إلى المدن، وكان الحدث جزءاً من حملة ٢٠٠٧ لحقوق النازحين في كولومبيا و تضمن الموسيقى والمسرح والرقص من قبل الفنانين المحترفين والنازحين.

الكولومبية تُظهر أيضاً عجزاً شديداً وعدم رغبة في الاستجابة لاحتياجات هؤلاء الذين نزحوا قهراً.

يقر القانون رقم ٣٨٧ الصادر عام ١٩٩٧ سلسلة من الحقوق الخاصة بالسكان النازحين، وهي المساعدات الإنسانية الطارئة وإمكانية الوصول للخدمات الصحية والتعليم والإسكان وخلق فرص للدخل والمشاركة في تنمية السياسات العامة. كما يقر أنه على الحكومة حماية حياة وسلامة وكرامة كل الأفراد النازحين. وفي عام ٢٠٠٤ أعلنت محكمة كولومبيا الدستورية عن وجود حالة من الأعمال غير الدستورية في محاولة لإلقاء الضوء على التناقض بين اعتراف الحكومة الرسمي بهذه الحقوق و قلة الموارد السياسية والمالية التي تضمن إمكانية الوصول الأمثل إليها. وبعد ثلاثة أعوام صرحت المحكمة بأن تلك الحالة من الأعمال غير الدستورية مازالت موجودة و أن هناك خرق خطير للفقرة التي تنص على إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية و الحلول طويلة المدى.

ويشير تحليل لاستجابات الحكومة في ضوء الإحصاءات الرسمية التي تم إصدارها إلى أن الوصول للمساعدات الإنسانية الطارئة قد زاد بنسبة ٨٠٪ ولكن مازال هناك عجز أكثر من ٦٠٪ بشأن الوصول الفعال للخدمات الصحية والتعليم، بينما حصلت ٤٪ فقط من العائلات على مساعدات لشراء منزل و ١٦٪ فقط استلموا منحا تدريبية و قروضا صغيرة لمساعدتهم في إيجاد عمل و دخل. بالإضافة إلى ذلك، اعترفت الحكومة أن ما يقرب من ٤٠٪ من النازحين ليس لديهم أي وسائل رسمية لتحديد الهوية مما يجعل من الصعب عليهم أكثر الحصول على المساعدات.

تم تنفيذ القانون رقم ٩٧٥- قانون السلام والعدالة- في عام ٢٠٠٥ وهو يهدف إلى

يقدر المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح ومؤتمر الأساقفة في كولومبيا أن أكثر من ٣,٨ مليون شخصاً نزحوا خلال العشرين عاماً الأخيرة، ومن الصعب الحصول على أرقام دقيقة حيث تعاني السجلات الرسمية من قصور شديد في البيانات والتقارير، كما تشير الدراسات إلى أن ما يزيد عن ٣٠٪ من الحالات لا يتم التبليغ عنها،



عائلة نازحة تعيش في حي لوس أنوس ديلا فلوريندا خارج مدينة بوغوتا

بينما توضح المسوحات المختلفة أنه إضافة إلى ذلك من المقدر أن ٢٠٪ من النازحين لم يطلبوا أبداً تسجيلهم كنازحين، كما أنه طبقاً للمحكمة الدستورية فإن السجلات الرسمية لا تشمل النازحين المرغمين على النزوح ضمن نفس البلدة أو المدينة أو القرية.

الاستجابات المؤسسية: متناقضة وضعيفة

ترفض حكومة كولومبيا الحالية الاعتراف بوجود صراع مسلح ذي دوافع سياسية وتميل لوصف الموقف في كولومبيا على أنه يتمثل في أمة ديمقراطية يهددها الإرهاب. هذا الفشل في الاعتراف بالموقف الحقيقي يصرف الحكومة عن تنفيذ برامج للوقاية والحماية. كما أن الحكومة